الأمم المتحدة
S/2018/374
مجلس الأمن
Distr.: General
24 April 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

باسم تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أحيل طيه تقريرا عن زيارتي إلى بوروندي (من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

وإنني أتطلع إلى استمرار التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بشأن بوروندي.

(*توقيع*) يورغ **لاوبر**
رئيس تشكيلة بوروندي
التابعة للجنة بناء السلام

270418 270418 18-06536 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

قمت بزيارتي السادسة إلى بوروندي بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي الاجتماعات التي عقدتها، ركّزت على المواضيع التي كنت قد قدمتها إلى التشكيلة في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أي عملية الحوار بقيادة جماعة شرق أفريقيا، والمسار نحو الانتخابات في عام ٢٠٢٠، والحالة الاجتماعية الاقتصادية، والتحديات الإنسانية، بالإضافة إلى المصالحة.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لزيارتي في الحصول على انطباع مباشر عن الحالة على الأرض، والحفاظ على الاتصال مع الحكومة وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين، والدعوة إلى استئناف الحوار والتعاون بين الحكومة وشركائها الدوليين، وتحديد سبل إضافية لعمل لجنة بناء السلام مع بوروندي.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كل من حكومة بوروندي، وغاري كونيل، المنسق المقيم للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب التعاون السويسري في بوجومبورا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في نيويورك لإعداد برنامج غني ومتبصر.

وقد سافرت معي باري فريمان، نائبة المدير ومديرة الشؤون السياسية في مكتب دعم بناء السلام.

وأتوجه بالشكر الخاص إلى ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، الذي رافقني على غرار ما فعل في البعثات السابقة.

١ - برنامج الزيارة

في بوروندي، استقبلني بيير نكورونزيزا، رئيس بوروندي؛ وألان إيميه نيراميتوي، وزير الخارجية والتعاون الدولي؛ ودوميسيان نديهوكوبوايو، وزير المالية والميزانية والخصخصة؛ وبيير كلافيه نداييكاريي، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ وجان لوي ناهيمانا، رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة؛ وقادة ثلاثة أحزاب سياسية (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وتحالف أميزيرو يابارونديي، واتحاد التقدم الوطني)؛ وباسيل إكويبي، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في بوروندي؛ وممثلون للقطاع الخاص؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ وأعضاء فريق المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، ميشيل كافاندو؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وممثلو الدول الأعضاء في التشكيلة (الاتحاد الروسي، وبلجيكا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي)، بالإضافة إلى مجموعة من الاقتصاديين والمؤرخين.

ولم يعقد اجتماعان كانا مقررين أصلا مع الأحزاب السياسية ومع منظمات المجتمع المدني، لكنني أعتزم الاجتماع بهؤلاء المحاورين أثناء زيارتي القادمة إلى بوروندي.

٢ - الحالة السياسية

بعد ثلاثة أيام في بوجومبورا، قضيت يوما واحدا في مدينة نغوزي، حيث استقبلني رئيس بوروندي. وقد أحدثت المدينتان اللتان قمت بزيارتهما خلال بعثتي إلى البلد انطباعا قويا لدي وبدت لي الحالة الأمنية العامة هادئة.

وفي ٢٨ آذار/مارس، اجتمعت باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تتولى المسؤولية عن الإعداد للاستفتاء والانتخابات المقبلين في عام ٢٠٢٠. وأوضح رئيس اللجنة كيف أن اللجنة تعكف على استكمال تسجيل الناخبين للاستفتاء المقرر إجراؤه في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ ولانتخابات عام ٢٠٢٠. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قامت الحكومة بإطلاق ''حملة توضيح'' بشأن الاستفتاء، في حين أن الحملة السياسية ذاتها ستستمر من ١ إلى ١٤ أيار/مايو. وأكد مسؤولو الحكومة أن التعديلات الدستورية المقترحة تتوافق تماما مع أحكام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وفي اتصالاتي مع الحكومة، أكدت على أن الاستفتاء يجب أن يجري في بيئة ديمقراطية ومنفتحة ودون أي حوادث.

ودعوت الحكومة أيضا إلى التفكير بشأن احتمال أن تحتاج بوروندي إلى المساعدة الانتخابية الدولية فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٢٠.

وأشار قادة الأحزاب السياسية الثلاثة الذين التقيت بهم في ٢٩ آذار/مارس إلى أن الجهات الفاعلة السياسية في بوروندي ينبغي أن تتفق على خريطة طريق يُحدّد فيها المسار المؤدي إلى الانتخابات في عام ٢٠٢٠.

ويمكن أن تحتوي خريطة الطريق هذه على عدد من النقاط المرجعية التي تهدف إلى ضمان أن تكون الانتخابات حرّةً ونزيهة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع وأن تشمل مشاركة جميع الأحزاب السياسية. وكرّر قادة الأحزاب أيضا الإعراب عن التزامهم المستمر بالمشاركة في عملية الحوار بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

وأعرب العديد من المحاورين عن دعم مماثل للوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا وعن الأمل في أن تعقد الجولة المقبلة من الحوار بين الأطراف البوروندية في أوغندا في أواخر نيسان/أبريل، على النحو المقرر. وأكد الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي وفريق المبعوث الخاص للأمين العام على استعدادهما لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الجماعة.

وأكد مختلف المحاورين أنه ينبغي للحكومة أن تتوصل بسرعة إلى اتفاق مع الاتحاد الأفريقي بشأن نشر العدد المتفق عليه من مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن استئناف أنشطتها بصورة كاملة.

٣ - الحالة الاجتماعية الاقتصادية والتحديات الإنسانية

شكّلت التحديات الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها بوروندي حاليا موضوعا رئيسيا لمحادثاتي. ووفقا لما ذكره وزير المالية، نما الناتج المحلي الإجمالي لبوروندي بنسبة ٢،٨ في المائة في عام ٢٠١٧، في حين كان معدل التضخم ١٦ في المائة. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٨، تتوقع الحكومة أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤ في المائة والعجز في الميزانية ٣ في المائة.

ودعا المسؤولون الحكوميون شركاء بوروندي إلى التركيز على التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل أكثر من التركيز على المساعدة الإنسانية. وكرروا الإعراب عن أسفهم إزاء تعليق الاتحاد الأوروبي للمساعدة المباشرة للميزانية في عام ٢٠١٦، في حين أنهم أعربوا في الوقت نفسه عن تقديرهم للمشاركة المستمرة من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في مجالات محددة.

وأبلغتني الحكومة أيضا بأنها تعكف حاليا على وضع خطة تنمية وطنية جديدة ستنشر قريبا.

وكرّر شـــركاء بوروندي الدوليون الإعراب عن اســـتعدادهم لدعم بوروندي فيما يتعلق بكل من التحديات الاجتماعية الاقتصـادية والإنسـانية. وأعربوا عن رغبتهم في الحصـول على معلومات بشـأن خطة التنمية الوطنية في أقرب وقت ممكن من أجل تكييف اسـتراتيجياتهم الإنمائية مع الأولويات الوطنية. وأشـــار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أهمية خطة التنمية الوطنية المقبلة فيما يتعلق بإعداد إطار عمل الأمم المتحدة المقبل للمساعدة الإنمائية.

وأشـــار شـــركاء البلد الدوليون، وكذلك ممثلو القطاع الخاص، إلى بعض التحديات التي تواجه المشـاركة الاقتصـادية، بما في ذلك الافتقار إلى العملات الأجنبية والصـعوبات المواجهة في سـياق الحصـول على قروض مصرفية.

وفي محادثاتي مع رئيس بوروندي، شدّدت على أن تشكيلة بوروندي لا تزال ملتزمة بتيسير الحوار والتعاون بين الحكومة وشـركائها الدوليين. وفي هذا الصـدد، اقترحت تنظيم جولة أخرى من المشـاورات الاجتماعية الاقتصـادية في بوجومبورا في عام ٢٠١٨، يمكن أن تضـم شركاء إضـافيين مثل صـندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الثنائية. ويمكن أن تكون خطة التنمية الوطنية لبوروندي بمثابة أساس لحوار من هذا القبيل بين الحكومة وشركائها.

وشـكر الرئيس التشـكيلة على تعاونها المسـتمر مع بوروندي وأعرب عن اهتمامه في إجراء جولة أخرى من الحوار الاجتماعي الاقتصـادي، بما في ذلك مع شـركاء إضـافيين. وأشـار أيضـا إلى أن خطة التنمية الوطنية ستكون ”واقعية وعملية“.

وأثناء زيارتي، وقّع مسـؤولون رفيعو المسـتوى من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين اتفاقا ثلاثيا بشـأن عودة المزيد من اللاجئين البوروندیين من جمهورية تنزانيا المتحدة. ووفقا لما ذكرته المفوضـــية، بلغ مجموع اللاجئين البوروندیين الذين يعيشـــون حاليا في جمهورية تنزانيا المتحدة ٤٥٥ ٢٧٤ لاجئا. وسـتعطى أولوية الإعادة إلى الوطن إلى ١٤٨ ١٩ لاجئا سـبق أن تحققت المفوضـية من نيتهم المسـجلة على العودة. وقد يصـل العدد الإجمالي للعائدين إلى ٠٠٠ ٧٢ شـخص في عام ٢٠١٨. وشـجّعتُ الحكومة على مواصـلة تعاونها مع المفوضـية بشـأن الإعادة إلى الوطن، مع الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي للاجئين ومن أجل المساعدة على إتاحة إعادة إدماج العائدين على نحو يراعي ظروف النزاع.

وفيما يتعلق بخطة الاسـتجابة الإنسـانية لعام ٢٠١٨، كرّرت الحكومة رأيها بأن الخطة تتضـمن أعدادا مبالغا فيها وأنها وُضـعت من دون التشـاور بصـورة كافية مع السـلطات الوطنية. وأطلق مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية الخطة في شـباط/فبراير ٢٠١٨. ولا يغطى حاليا إلا ٢ في المائة من مجموع ميزانيتها البالغ ١٤١،٨ مليون دولار. وأبلغتُ الحكومة وشركاءها في المجال الإنساني أن التوصل إلى اتفاق سريع بشأن خطة الاستجابة الإنسانية ستمكنهم من حشد موارد إضافية، وعرضت استخدام تشكيلة بوروندي كمنبر لتوليد الدعم الواسع النطاق للخطة.

وقد سـررت من سماع أن صـندوق بناء السـلام تعهّد بتقديم مبلغ يصـل إلى ٨ ملايين دولار لبرامج بناء السلام في بوروندي في عام ٢٠١٨.

٤ - المصالحة

نظرا لأن رئيس بوروندي كان يؤكد دائما في الاجتماعات السابقة على أهمية المصالحة الوطنية، أثرت هذه المسألة مرة أخرى عندما اجتمعنا في ٣٠ آذار/مارس. وقبل يومين من ذلك، اجتمعت برئيس لجنة الحقيقة والمصالحة وبمجموعة من المؤرخين والخبراء في مجال المصالحة من أبناء البلد. وأثار إعجابي أن أسمع عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة في الأشهر الأخيرة؛ فقد جمعَت حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٤٥ شهادة وعملت في ١٦ مقاطعة من بين مقاطعات بوروندي الـ ١٨. ومن بين التحديات التي تواجهها اللجنة، هناك الضغط الزمني وأمن البيانات ومسألة المساءلة.

وفي الاجتماع الذي عقدته مع الرئيس، رحّبت بالتقدم الذي أحرزته لجنة الحقيقة والمصالحة. وأوصيت بتمديد ولاية اللجنة لمدة سنة واحدة، حتى نهاية عام ٢٠١٩، وفقا لأحكام اتفاقات أروشا. وأشرت أيضا إلى أن تشكيلة بوروندي يمكن أن تساعد في حشد المساعدة التقنية والمالية على الصعيد الدولي للجنة الحقيقة والمصالحة، وكذلك لجهود المصالحة الأخرى في بوروندي. واستجاب الرئيس للمقترح المتعلق بتمديد الولاية وقال إنه سيرحب بزيادة المساعدة الدولية المقدمة للجنة، التي وصف أعمالها بأنها ''أساسية لمستقبل بوروندي''.

٥ - الاستنتاجات

استنادا إلى محادثاتي في بوروندي، أورد فيما يلي توصياتي إلى تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام:

١ - ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي متابعة التطورات في بوروندي بعناية ومراعاة جميع جوانب الحالة الراهنة. ولدى القيام بذلك، ثمة حاجة إلى تحقيق الاتساق بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وإلى التوصل إلى أرضية مشتركة مع الحكومة من أجل بناء الثقة وتحسين روح الشراكة.

٢ - لا تزال جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا تستحق دعمنا الكامل.

٣ - يمكن أن توفر خطة التنمية الوطنية القادمة أساسا لتجديد الحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين. وأعتزم بالتالي تنظيم جولة أخرى من الحوار الاجتماعي الاقتصادي بين بوروندي وشركائها في عام ٢٠١٨ بالتعاون مع حكومة بوروندي والمنسق المقيم للأمم المتحدة. ويبدو لي أن إشراك شركاء من قبيل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمانحين الثنائيين لم يشاركوا في اجتماعات المائدة المستديرة في بوجومبورا في عام ٢٠١٧ يكتسي أهمية حاسمة. وفي رأيي، تنطوي دورة الحوار هذه على إمكانات كبيرة لتعزيز الثقة بين بوروندي وشركائها.

٤ - علاوة على التعاون في المجال الاجتماعي الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يهمل الاحتياجات الإنسانية العاجلة في بوروندي. وينبغي أن تواصل تشكيلة بوروندي تشجيع التعاون بين الحكومة وشركائها في المجال الإنساني بغية معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان.

٥ - يجب عدم تقويض المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. ومن مزايا وضع خارطة طريق لعام ٢٠٢٠ للجهات الفاعلة السياسية أنه يمكنها أن تؤدي إلى فهم مشترك على نطاق واسع بشأن كيفية التمكن من الحفاظ على المكاسب المتحققة في أروشا، وخاصة لغرض انتخابات عام ٢٠٢٠.

٦ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود المصالحة الوطنية وأن يتابع عملية المصالحة الجارية في بوروندي باهتمام.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء تشكيلة بوروندي على دعمهم المتواصل.